

## كتاب النفقات

- يلزمُ الزوجُ نفقةَ زوجته:
  - فُونًا
  - وكسوةً
  - وسُكَنَاهَا بما يصلحُ لمثلها.
- ويعتبرُ الحاكمُ ذلكَ بحالهما عند التنازعِ فيفرضُ:
  - للموسرةِ تحتَ الموسرِ: قدرَ كفايتها
  - مِنْ أرفعِ خبزِ البلدِ وأدْمُه ولحمًا عادةَ الموسرينِ بِمَحَلِّهِمَا<sup>(١)</sup>،
  - وما يلبسُ مثلها مِنْ حريرٍ وغيره.
  - وللنومِ: فراشٌ، ولحافٌ، وإزارٌ، ومِخْدَةٌ.
  - وللجلوسِ: حصيرٌ جيدٌ وزليٌّ.
  - وللفقيرةِ تحتَ الفقيرِ:
    - مِنْ أدنى خبزِ البلدِ وأدْمٌ يلائمُه.
    - وما يلبسُ مثلها وَيَجْلِسُ عليه.
    - وللمتوسطةِ مَعَ المتوسطِ
    - والغنيةِ مَعَ الفقيرِ
    - وَعَكْسُهَا: ما بَيْنَ ذَلِكَ عُرْفًا.
- وعليه: مَوْنَةٌ نظافةِ زوجته، دونَ خادميها
- لا دواءً، وأجرةً طبيبٍ.

(١) في: «ب» (بمحلها).

## فَضَّلَ

### [في حكم نفقة الرجعية وغيرها]

- ونفقة المطلقة الرجعية، وكسوتها، وسكنائها: كالزوجة، ولا قَسَمَ لها.
- والبائنُ بفسخ، أو طلاقٍ: لها ذلك إن كانت حَامِلاً
- والنفقةُ: للحمل، لا لها من أجله.
- وَمَنْ:
- حُسِبَتْ، ولو ظُلماً
- أو نَشَرَتْ
- أو تطوعتْ بلا إذنه بصوم، أو حجٍّ
- أو أحرمتْ بنذرِ حجٍّ، أو صومٍ
- أو صامتْ عَنْ كفارةٍ أو قضاءِ رمضان، مع سَعَةِ وقته
- أو سافرتْ لحاجتها، ولو بإذنه: سقطتْ.
- ولا نفقة، ولا سُكنى: لمتوفى عنها.
- ولها أخذُ: نفقة كلِّ يومٍ من أوله
- وليس لها<sup>(١)</sup> قيمتها، ولا عليها أخذها.
- فإن اتفقا عليه، أو على تأخيرها، أو تعجيلها مدةً طويلةً، أو قليلةً: جازَ.
- ولها الكسوةُ: كُلُّ عامٍ مرةً في أوله.
- فإذا<sup>(٢)</sup> غابَ ولم يُنفقْ: لزمتهُ نفقةُ ما مضى.
- وإنْ أنفقتْ في غيبتهِ مِنْ مالهِ فبانَ ميتاً: غرَمها الوارثُ ما أنفقتهُ بعد موتِهِ.

(١) في: «ب»، «س» (لا قيمتها).

(٢) في: «أ»، «س»، «ب»: (وإذا).

## فَضَّلَ

[في بيان متى تجب نفقة الزوجة؟]

- ومن تسلّم زوجته، أو بذلت نفسها، ومثلها يوطأ:  
- وجبت<sup>(١)</sup> نفقتها
- ولو مع صغر الزوج<sup>(٢)</sup>، ومرضه، وجبه<sup>(٣)</sup>، وعنته.
- ولها منع نفسها: حتى تقبض صداقها الحال.
- فإن سلّمت نفسها طوعاً ثم أرادت المنع: لم تملكه<sup>(٤)</sup>.
- وإذا أصرّ بنفقة  
- القوت،  
- أو الكسوة<sup>(٥)</sup>،  
- أو بعضهما<sup>(٦)</sup>،  
- أو المسكن<sup>(٧)</sup>: لا في الماضي<sup>(٨)</sup> فلها فسخ النكاح.
- فإن غاب، ولم يدع لها نفقة، وتعذر أخذها من ماله، واستدانتها عليه:  
فلها الفسخ بإذن حاكم.

باب نفقة الأقارب والمماليك والبهائم<sup>(٩)</sup>

- تجب، أو تتمتها<sup>(١٠)</sup>:  
- لأبويه وإن علوا  
- ولولديه وإن سفلا

(١) في الأصل: (أوجبت).  
(٢) في: (ب) (جبه ومرضه).  
(٣) في الأصل: (تملك) والتصحيح من: (أ)، (س)، (ب).  
(٤) في: (ب) (بالكسوة).  
(٥) في الأصل: (السكن).  
(٦) في: (س) (بعضها).  
(٧) عبارة (لا في الماضي) سقطت من: (س)، (ب).  
(٨) كلمة: (والبهائم) ساقطة من: (س).  
(٩) في الأصل: (قيمتها). والتصحيح من: (س)، (أ)، (ب).  
(١٠)

- حتى ذوي الأرحام منهم حَجَبَهُ مُعْسِرٌ أو لا .
- وكلُّ مَنْ يَرِثُهُ:
- بفرض، أو تعصيب
- لا بَرَجِم - سَوَى عَمُودِي نَسَبِهِ -
- سواءً وَرِثَهُ الْآخَرُ<sup>(١)</sup>: كَأَخٍ، أو لا: كَعَمَّةٍ وَعَتِيقٍ،
- بمعروف، مع فقيرٍ مَنْ تَجَبُّ لَهُ، وَعَجْزِهِ عن تَكْسُبٍ
- إذا فَضَلَ عن قوتِ نَفْسِهِ، وزوجتِهِ، وريقِهِ يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ، وكِسْوَةِ
- وَسُكْنَى مِنْ حَاصِلٍ، أو مُتَحَصِّلٍ، لا من رأسِ مالٍ، وثمانِ مُلْكٍ، وآلَةٍ
- صَنْعَةٍ.
- وَمَنْ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُ أَبِي: فَنَفَقَتُهُ عَلَيْهِمْ على قَدْرِ إِرْثِهِمْ:
- فعلى الأُمِّ الثُلثُ
- والثلاثانِ على الجدِّ
- وعلى الجدةِ الشُّدْسُ
- والباقي على الأخ.
- والأبُ يَنْفَرُدُ بِنَفَقَةِ وَلَدِهِ.
- وَمَنْ لَهُ ابْنٌ فَقِيرٌ، وَأَخٌ مُوسِرٌ: فلا نفقةَ لَهُ عليهما .
- وَمَنْ أُمُّهُ فَقِيرَةٌ وَجَدَّتُهُ مُوسِرَةٌ: فَنَفَقَتُهُ على الجدةِ .
- وَمَنْ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ زَيْدٍ: فعليه نفقةُ زوجتهِ، كظنِّ لِحولينِ .
- ولا نفقةً: مع اختلافِ دينٍ، إلا بالولاءِ .
- وعلى الأبِ:
- أن يَسْتَرْضِعَ لَوْلَدِهِ
- وَيُؤَدِيَ الأَجْرَةَ
- ولا يمنعُ أُمَّهُ إِرْضَاعَهُ

(١) في: «س» (آخر).

- ولا يَلْزِمُهَا إِلَّا ضَرُورَةٌ<sup>(١)</sup>؛ كخوف<sup>(٢)</sup> تَلْفِيهِ.

• ولها:

- طَلَبُ أَجْرَةِ الْمَثَلِ
- ولو أَرْضَعَهُ غَيْرَهَا مَجَاناً بَائِئاً كَانَتْ أَوْ تَحْتَهُ.
- وَإِنْ تَزَوَّجَتْ آخَرَ: فَلَهُ مِنْعُهَا مِنْ إِرْضَاعِ وَلَدِ الْأَوَّلِ مَا لَمْ يَضْطَرَّ إِلَيْهَا.

فَضَّلَ

[في نفقة الرقيق]

• وعليه: نفقة رقيقه:

- طعاماً
- وكِسْوَةً
- وَسُكُنَى
- وَأَلَّا<sup>(٣)</sup> يَكْلِفُهُ مُشَقّاً كَثِيراً.
- و إن اتفقا على المخارجة: جاز.
- وَيُرِيحُهُ:
- وَقَتَ الْقَائِلَةِ،
- وَالتَّوْمِ،
- وَالصَّلَاةِ،
- وَيُرْكِبُهُ فِي السَّفَرِ عُقْبَةً.
- وَإِنْ طَلَبَ نِكَاحاً:
- زَوْجَهُ

(١) في: «أ»، «س» (لضرورة).

(٢) في: «أ» (لخوف). وفي: «ب» (خوف).

(٣) في: «س»، «ب» (أن لا).

- أو بَاعَهُ.
- وَإِنْ طَلَبْتَهُ الْأُمَّةُ<sup>(١)</sup>:
- وَطَنَهَا
- أَوْ زَوْجَهَا
- أَوْ بَاعَهَا.

### فَضَّلَ

[في نفقة البهائم]

- وعليه:
- عَلَفُ بَهَائِمِهِ
- وَسَقِيُّهَا
- وَمَا يُصَلِّحُهَا
- وَأَلَا<sup>(٢)</sup> يَحْمِلُهَا مَا تَعَجَّزُ<sup>(٣)</sup> عَنْهُ
- وَلَا يَحْلِبُ مِنْ لَبَنِهَا مَا يَضُرُّ وَلَدَهَا.
- فَإِنْ عَجَزَ عَنْ نَفَقَتِهَا: أُجْبِرَ عَلَى:
- بَيْعِهَا
- أَوْ إِجَارَتِهَا
- أَوْ ذَبْحِهَا إِنْ أُكِلَتْ.

### باب الحضانة

- تَجِبُ لِحَفِظٍ: صَغِيرٍ، وَمَعْتُوهِ، وَمَجْنُونٍ.
- وَالْأَحَقُّ بِهَا:
- أُمُّ، ثُمَّ أُمَّهَاتُهَا الْقَرِيبَى فَالْقَرِيبَى.

(١) في: «س» (أمة). وساقطة من: «ب».  
 (٢) في: «س»، «ب» (وَأَنْ لَا)، وفي: «أ» (وَلَا).  
 (٣) في: الأصل (يعجز).

- ثم أبٌ، ثم أمهاتُه كذلك.
- ثم جدٌ، ثم أمهاتُه كذلك.
- ثم أختٌ لأبوين، ثم لأمٍّ، ثم لأبٍ.
- ثم خالةٌ لأبوين، ثم لأمٍّ، ثم لأبٍ.
- ثم عماتٌ كذلك.
- ثم خالاتٌ <sup>(١)</sup> أمه
- ثم خالاتٌ <sup>(٢)</sup> أبيه
- ثم عماتٌ أبيه
- ثم بناتٌ إخوته، وأخواته.
- ثم بناتٌ أعمامه وعماته
- ثم بناتٌ أعمام أبيه، وبناتٌ عمات أبيه
- ثم لباقي العصبية، الأقرب فالأقرب.

• فإن كانت أنثى:

- فَمِنْ محارِمِهَا
- ثم لذوي أرحامه
- ثم للحاكم <sup>(٣)</sup>.
- وإن امتنع مَنْ لَهُ الحضائنةُ، أو كانَ غيرَ أَهْلِ: انتقلتْ إلى مَنْ بَعْدَهُ.

• ولا حضائنةُ:

- لمن فيه رِقٌّ
- ولا لفاسقٍ
- ولا لكافرٍ <sup>(٤)</sup> على مسلمٍ <sup>(٥)</sup>

(١) في: «ب» (خالة).  
 (٢) في: «ب» (خالة).  
 (٣) في: «س» (لحاكم).  
 (٤) في: «أ»، «س»، «ب»: (لكافر).  
 (٥) عبارة: (على مسلم) ساقطة من: «س»، «ب».

- ولا لَمْزُوجَةٍ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْ مَخْضُونٍ مِنْ حِينَ عَقْدِهِ.
- فَإِنْ زَالَ الْمَانِعُ: رَجَعَ إِلَى حَقِّهِ.
- وَإِنْ أَرَادَ أَحَدُ أَبِيهِ سَفْرًا، طَوِيلًا إِلَى بَلَدٍ بَعِيدٍ، لَيْسَ كُنْتُهُ، وَهُوَ <sup>(١)</sup>طَرِيقُهُ أَمَانًا: فَحَضَانَتُهُ لِأَبِيهِ.
- وَإِنْ بَعَدَ السَّفَرُ، لِحَاجَةٍ، أَوْ قَرَّبَ لَهَا، أَوْ لِلسُّكْنَى: فَلَأُمُّهُ <sup>(٢)</sup>.

### فَضْلٌ

[في تخبير الغلام بعد الشَّابِعة]

- وَإِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ سَبْعَ سِنِينَ عَاقِلًا: خَيْرٌ بَيْنَ أَبِيهِ، فَكَانَ مَعَ مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا.
- وَلَا يُقَرُّ: بِيَدِ مَنْ لَا يَصُونُهُ وَيُصَلِّحُهُ.
- وَأَبُو الْأُنثَى: أَحَقُّ بِهَا بَعْدَ السَّبْعِ.
- وَيَكُونُ الذَّكَرُ بَعْدَ رُشْدِهِ: حَيْثُ شَاءَ.
- وَالْأُنثَى عِنْدَ أَبِيهَا: حَتَّى يَتَسَلَّمَهَا زَوْجُهَا.

(١) (و) سقط من: «ب».

(٢) قوله: (وإن بعد السفر لحاجة أو قرب لها... فلأمه) هذا أحد الوجهين، والمذهب في المسألتين أن السفر - سواء قرب لحاجة أو بعد - فالمقيم منهما أولى كما في المنتهى (٤/٤٧٣) والإقناع (٤/٨١)، وعبارة المنتهى: (وقرب لسكنى فأم ولحاجة بعد أو لا فمقيم).